

التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب برس



في هذا العدد

- | | |
|------------------------|--|
| د. محمود الريداوي | بلاد الشام في عيون الترابيين |
| د. أحمد مطر العطية | حروف الجر بين الثبابة والتضمين |
| د. وفتيق سلططين | المنازل والديار |
| د. أكرم محمود الحوراني | مرئيات التنمية في الفكر الاقتصادي الاسلامي |

ب. ج. د.

.. المحتوى ..

- ١ - الافتتاحية: - بلاد الشام في عيون التراثيين - د. محمود الربدابي ٧
- الدمشقيات**
- ٢ - أضرحة أعلام التاريخ الإسلامي بدمشق - أ. محمد مروان مراد ١٩
- ٣ - محمد أمين المحبي الدمشقي معالمه وعالمه الفكري - سليمان محجوب ٢٧
- ٤ - خوانق دمشق - محمد عيد ٥١
- ٥ - المنازل والديار - وفيق سليطين ٦٣
- ٦ - دمشق عاصمة كنعانية آرامية - د. علي أبو عساف ٧٣
- ٧ - خطيب دهشة حماة - سناني سناني ٨٣
- ٨ - محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي مفسراً - د. عبد العزيز حاجي ١٠٣
- ٩ - التراث والحداثة في الفكر المعماري العربي المعاصر - د. حسام دبس وزيت ١٥١
- اللغويات**
- ١٠ - القسم المحذوف المقدر - د. محمد طاهر الحمصي ١٦٧
- ١١ - اعتراضات البغدادي النحوية على العيني - د. هزاع سعد المرشد ١٨٥
- ١٢ - اجتماعات الهمزتين أو الهمز المزدوج - د. محمد خان ٢١١
- ١٣ - حروف الجر بين النيابة والتضمين - د. أحمد مطر العطبة ٢٣٣
- ١٤ - التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية - د. صفية مطهري ٢٦١
- الإسلاميات**
- ١٥ - مرتكزات التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي - د. أكرم محمود الحوراني ٢٧٥
- البلاغة والفن**
- ١٦ - المنهجيات الحديثة في نقد النص التراثي - د. عبد الله أبو هيف ٢٩٧
- ١٧ - قراءة في كتاب (البيئة والإسلام) - أحمد سعيد هوش ٣٢٥

التحرير ٣٣١

١٨ - أخبار التراث

nN

اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية)

د. هزاع سعد المرشد^(*)

U _____ u

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعدُ
يعرّف صاحبُ القاموس المحيط (الاعتراض): «أنه المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا
اعترض فيه بناءً أو غيره منع السابلة من سلوكه» وجاء في اللسان في مادة (عَرَضَ):
«اعترض الشيء دون الشيء حال دونه». وعلى المفهوم اللغوي نشأ المفهوم الاصطلاحي
للاعتراض في النحو وهو: اختلاف يجري بين نحويين أو أكثر في مسألة نحوية يكثر فيها
الخلاف.

وقد شاع الاعتراض بين النحاة، فمن أشهر من كتب فيه أبو علي الفارسي في كتابه
(الإغفال) الذي اعتراض فيه على الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) مما حدا بابن
خالويه أن ينتصر للزجاج في كتابه (الهادور) في الرد على هذا الاعتراضات، ويُعدُّ كتابُ
(الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري علامة مضيئة في هذا الجانب.

(*) الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت

ومن هؤلاء النحاة البغداديُّ فقد اعترضَ في كتابه (خزانة الأدب) على العينيِّ في كثيرٍ من مسائلِ النحوِ احتواها كتابُهُ (المقاصد النحوية)؛ ولكثرة هذه الاعتراضاتِ وتشعبها اخترت بعضها موضوعاً لبحثي:

وقد واجهتني صعوباتٌ في البحث، من أهمها أنَّ موضعَ الاعتراضِ لا يكونُ في موضعِ الشاهد، بل يكونُ في موضعٍ آخرٍ لم يتكلَّم عليه النحويون، فمثلاً الشاهدُ:

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

استشهد به النحاة في باب الاشتغال على أنَّ (منفسٌ) في رواية الرفع فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسرُه الفعلُ المذكور بعده، غيرَ أنَّ اعتراضَ البغداديِّ لم يكن في موطنِ الشاهد، وإنما في روايةِ العينيِّ (فإذا) مكان (وإذا)، وهذا الاعتراضُ لم يلتفت إليه مَنْ استشهد بالبيت لأن نظره كان موجهاً إلى موضعِ الشاهد فيه.

وعلى هذه الصعوبةِ نجمتُ صعوبةٌ أخرى، وهي أنَّ أكثرَ اعتراضاتِ البغداديِّ لم تشتهرُ في الكتبِ النحويةِ، فبعضُ هذه الاعتراضاتِ لم أجدُها إلا في قليلٍ من المصادرِ والمراجع. وقد نظمتُ هذه الاعتراضاتِ في مسالكٍ أربعة، هي:

المسلك الأول: الاختلاف في التوجيه النحوي.

المسلك الثاني: القصور في فهم المعنى.

المسلك الثالث: صحة الرواية.

المسلك الثالث: الخطأ في العزو.

ومن الله العون والسادد

المسلك الأول: الاختلاف في التوجيه النحوي:

لتعدّد التوجيه النحويِّ في المسألة الواحدة أثرٌ واضحٌ، في الخلافِ النحويِّ، وأرجع الباحثون نشوءه إلى أسباب كثيرة، منها: تعدّد الروايات في البيت الواحد، واختلاف الروايات، وقد تعقّب البغداديُّ العينيُّ في توجيهاته النحوية على كثيرٍ من الشواهد، وهذه بعضٌ منها:

١ - أعربَ العينيُّ (لأَوْجِلُ) في قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجِلُ عَلَى أَيُّنَا تَعَدُّو المنيَّةُ أوَّلُ^(١)

فعلاً مضارعاً، قال: «لأَوْجِلُ، أي: لأخاف، من وَجَلَّ يَوْجِلُ»^(١) ولم يرتضِ البغداديُّ هذا الإعرابَ مُعرباً (لأَوْجِلُ) اسماً لا فعلاً، ومعناه: خائفٌ^(٢)، أي أنَّ (لأَوْجِلُ) بمعنى (وَجِلُّ)

(١) لمعن بن أوس المزني في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٦، وأمالي ابن الشجري ٧٤/٢، ٦٠٠.

خرج من وزن اسم التفضيل إلى الوصفية، وهو مذهب أكثر النحويين^(٣) الذين نصّوا على أن (أفعل) يقع على وجهين^(٤):

أحدهما: أن يكون للتفضيل، نحو: هذا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله، ويشترط أن تأتي معه (من) كما مثل، أو الألف واللام، نحو: الأصغر والأكبر.

والآخر: أن يخرج من باب التفضيل إلى الوصفية، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(٥) قال أبو حيان: «وليست (أهون) أفعل تفضيل؛ لأنه لا تفاوت عند الله في النشأتين: الإبداء والإعادة، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم أنه بمعنى: هين»^(٦) وكقولنا في الأذان: الله أكبر، بمعنى: كبير، وكالبيت السابق فقد جاء (أوجل) بمعنى: وجل.

وأرى أن ما قاله العيني والبغدادي جائز عندني، فـ(أوجل) يجوز أن يكون وصفاً كما ذهب إليه أغلب النحاة، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً بهمزة المتكلم؛ لأن المعنى لا يابأه، يقول السيوطي: «... إنه في بعض الأماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل أو اسم تفضيل كقوله:

لعمرك ما أدري وإنّي لأوجلُ على أينّا تعدّو المنية أولُ»^(٧)
وأعربها الفيومي أحد شراح شذور الذهب فعلاً مضارعاً^(٨)، ومن المعاصرين الشيخ الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد في أحد قوليهِ^(٩).

٢ - ذهب العيني إلى أن الفعل (فضى) في قول عبيد الله بن قيس الرقيّات:

كي لتفضيني رقيّة ما وَعَدْتَنِي غَيْرَ مَخْتَلَسٍ^(١٠)

(١) المقاصد النحوية للعيني ٤٤٠/٣، واللام هي لام التوكيد المزحقة.

(٢) خزنة الأدب للبغدادي ٢٩٠/٨.

(٣) الكامل للمبرد ص ٨٧٦.

(٤) المقتضب للمبرد ٢٤٥/٣ - ٢٤٦.

(٥) سورة الروم آية (٢٧).

(٦) البحر المحيط ١٦٩/٧.

(٧) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٧٩/٤.

(٨) شرح شواهد شذور الذهب للفيومي ص ٧٥.

(٩) حاشية شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٠٣، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ٣٠.

(١٠) ديوانه ص ١٦٠، وهمع الهوامع للسيوطي ١٨٤/١.

متعداً إلى مفعولين، أحدهما: ياءُ المنكلم، والآخرُ: (ما) سواءً أكانت موصولةً، بمعنى: الذي وعدتني إيَّاه، أم مصدريةً، بمعنى: وعدّها^(١). واعتراضَ البغداديُّ على قوله بأنَّه محتاجٌ إلى أن يُثبت (قَضَى) متعدياً إلى مفعولين، ولا سبيلَ إليه إلا بتضمين، وهو غيرُ مقيس^(٢). وجهُ الاعتراضِ بينَ العالمين إذاً هو هل يتعدَّى الفعل (قَضَى) إلى مفعولين، ويحسنُ قبلَ الفصلِ بينَ الاعتراضين الإلمامُ بمعاني (قَضَى) وهي^(٣):

- أ - كَتَبَ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤).
 ب - أَدَّى، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكُمْ﴾^(٥).
 ج - أَمَّ، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾^(٦).
 د - عَهَدَ، وفي التنزيل ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ﴾^(٧).
 هـ - فَعَلَ، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقُضْ مَا أَمَرَهُ﴾^(٨).
 و - فَصَلَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾^(٩).
 ز - وَجَبَ، قال سبحانه: ﴿قَضَىٰ الْأَمْرَ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِينَ﴾^(١٠).
 ح - خَلَقَ وَصَيَّرَ، كقوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾^(١١).

فـ (سبع) هنا تعربُ حالاً إذا كانَ الفعلُ (قَضَى) بمعنى (خَلَقَ) وتعربُ مفعولاً ثانياً إذا كانَ بمعنى (صَيَّرَ)^(١٢).

(١) المقاصد النحوية للعيني ٣٨٠/٤.

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٤٩٠/٨.

(٣) الوجوه والنظائر للدامغاني ١٣٦/٢ - ١٣٧.

(٤) سورة البقرة آية ١١٧.

(٥) سورة البقرة آية ٢٠٠.

(٦) سورة الأحزاب آية ٢٣.

(٧) سورة الحجر آية ٦٦.

(٨) سورة عبس آية ٢٣.

(٩) سورة الزمر آية ٧٥.

(١٠) سورة يوسف آية ٤١.

(١١) سورة فصلت آية ١٢.

(١٢) البحر المحيط لأبي حيان ٤٨٨/٧.

وَضَحَّ أَنْ الْفَعْلَ (قَضَى) بِمَعَانِيهِ السَّابِقَةَ جَاءَ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، إِلَّا إِذَا جَاءَ بِمَعْنَى (صَيَّرَ) فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَضْمَنَ (قَضَى) فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ مَعْنَى (صَيَّرَ) اخْتَلَّ الْمَعْنَى، وَلَمْ يَكُنْ مَفْهُومًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ (قَضَى) فِي الْبَيْتِ فَعْلٌ مُتَعَدٌِّّ إِلَى وَاحِدٍ كَمَا قَالَ الْبَغْدَادِيُّ، وَمَعْنَاهُ: أَدَّى، تَقُولُ: قَضَيْتُ الْحَجَّ وَالدَّيْنَ، أَي: أَدَيْتُهُمَا، وَتَكُونُ (مَا) فِي الْبَيْتِ سِوَاءً أَكَانَتْ مُوَصُولَةً أَمْ مُصَدَّرِيَّةً بَدَلِ اشْتِمَالٍ مِنْ (إِلْيَاءٍ) فِي (لِنَقْضِيَنِ).

٣ - اختلفَ العينيُّ والبغداديُّ في جملة (لا أُقِيلُهَا) في قول كثيرٍ عزَّة:

حَلَفْتُ وَرَبَّ الرَّاغِصَاتِ إِلَى مَنِيٍّ يَغُولُ الْبِلَادَ نَصُّهَا وَنَمِيلُهَا^(١)

لئنْ عادَ لي عبدُ العزِيزِ بمثلِها وأمكِنني منها إنْ لا أُقِيلُهَا

ذهبَ أولُهما إلى أنها جملةٌ جوابُ الشرطِ، قال: «وقوله (لا أُقِيلُهَا) في موضعِ جزمٍ على جوابِ الشرطِ، وعَمِلْتُ (إنْ) في الموضعِ دونَ اللفظِ»^(٢)، وَوَصَفَ الثَّانِي قَوْلَهُ بِالْغَرَابَةِ، نَاصًا نَاصًا عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ جَوَابُ الْقِسْمِ^(٣).

وقبلَ الولوجِ في ترجيحِ أحدِ الرَّايَيْنِ أَشِيرُ إِلَى أَنَّ النِّحَاةَ قَالُوا إِنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقِسْمُ فِي جُمْلَةٍ اكَتْفَى بِجَوَابِ السَّابِقِ مِنْهُمَا عَنْ جَوَابِ الْآخِرِ مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ، فَإِنَّهُ يُرَجِّحُ الشَّرْطَ عَلَى الْقِسْمِ^(٤)، يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ:

واحدٌ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقِسْمٍ جَوَابٌ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُتَتَزَمٌ^(٥)

فمِثَالُ الشَّرْطِ السَّابِقِ: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ.

ومِثَالُ الْقِسْمِ السَّابِقِ: وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لِأَقْوَمَنَّ مَعَهُ.

وما ذهبَ إليه النِّحَاةُ يَرْجِّحُ رَأْيَ الْبَغْدَادِيِّ، فَإِنَّ جُمْلَةَ (لا أُقِيلُهَا) جَوَابُ الْقِسْمِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ (حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاغِصَاتِ) الَّذِي أَتَى قَبْلَ الشَّرْطِ (لئنْ عادَ) وَاللَّامُ فِي (لئنْ عادَ) هِيَ لَامُ التَّوَطُّؤِ الدَّاخِلَةِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ لِلإِيْذَانِ بِأَنَّ الْجَوَابَ بَعْدَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى قِسْمٍ قَبْلَهَا لَا عَلَى الشَّرْطِ^(٦)، وَلَوْ كَانَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ لَقَالَ (لا أُقِيلُهَا) بِالْجَزْمِ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ الْمَنْفِيَّ بِـ(لا) وَ(لم) يَجْزَمُ شَرْطًا وَجَوَابًا غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَى الْفَاءِ.

(١) ديوانه ص ٣٠٥، والكتاب لسبويه ١٥/٣، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٨٥٢/٢ وتغول: تقطع، والنص والذميل: ضربان من العدو.

(٢) المقاصد النحوية للعيني ٣٨٣/٤.

(٣) خزنة الأدب للبغدادي ٤٧٥/٨.

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي ١٧٢/٦، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري ٣٩٧/٤ - ٣٩٨.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٨١/٢.

(٦) مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٥/١.

٤ - تختص الأفعال القلبية سوى ما لم يتصرف منها، وهو (هَب) و(تَعَلَّمَ) بالتحليل والإلغاء، والفرق بينهما^(٢) أن التعليق يبطال عملها لمانع من غيرها، كمجيء ماله صدر الكلام بعده فيبطله لفظاً لا محلاً؛ لأن ماله صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، والمعلق الذي له صدر الكلام ستة أشياء:

أحدها: (ما) النافية، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾^(٣).

الثاني: (إن) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٤).

الثالث: (لا) النافية، نحو: حَسِبْتُ لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو.

الرابع: (لام) القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(٥).

الخامس: أداة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَإِن أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾^(٦).

السادس: (لام) الابتداء، نحو: عَلِمْتُ لَزَيْدٍ قَائِمًا.

وأما الإلغاء فهو يبطال عمل العامل وعود المبتدأ والخبر إلى حالهما الأول من الرفع، فيجوز إذا توسط العامل بين المعمولين، نحو: زيدٌ ظننت منطلق، أو تأخر عنهما، نحو: زيدٌ منطلق ظننت، ولكن مع التوسط الإعمال أرجح، ومع التأخر الإلغاء أرجح.

وإذا تقدم العامل لم يجز الإلغاء، فإن ورد ما يوهم الإلغاء مع التقدم نحو قول الشاعر:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب^(٧)

فدر فيه أن الفعل (وجدت) علق بـ(لام) الابتداء، تقديره: لملاك الشيمة الأدب، ثم حذف (اللام) وبقي التعليق على حاله.

وهذا التقدير هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فجوزوا الإلغاء ولا يحتاجون إلى تأويل وتقدير، مع أن الإعمال في مذهبهم أرجح^(٨).

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٩٧/١ - ٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٦٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح لخالص الأزهري ١٧٥/٢ - ١٨٦.

(٣) سورة الأنبياء آية ٦٥.

(٤) سورة الإسراء آية ٥٢.

(٥) سورة البقرة آية ١٠٢.

(٦) سورة الأنبياء آية ١٠٩.

(٧) لبعض الفزاريين في المقرب لابن عصفور ١١٧/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢١/١.

(٨) التذييل والتكميل لأبي حيان ٥٧/٦، وتمهيد القواعد لابن ناظر الجيش ١٤٩١/٣.

وقال العينيُّ في تخريج هذا البيت: «أنَّه أُلغِيَ عمل (وجدت) لكون لام الابتداء مقدَّرةً فيه، والتقدير: لَمَّا كُنَّ الشَّيْمَةُ الأَدبُ»^(١) ممَّا جعلَ البغداديُّ يصفهُ بجهلِ التفرقةِ بينَ الإلغاءِ والتعليقِ، فقال: «وكأنَّ العينيُّ لم يفرِّقَ بينهما، لقوله: أُلغِيَ عمل (وجدت) لكون لام الابتداء مقدَّرةً، والصوابُ عُلِّقَ (وجدت) عن العملِ لفظاً لكون لام الابتداء مقدَّرةً»^(٢).

وأرى أنَّ اللفظَ (أُلغِيَ) في قول العينيِّ قد كُتِبَ سهواً، إمَّا من العينيِّ نفسه أو من النَّسَّاحِ، وآية ذلك أنَّه قال في آخر استشهاده بالبيت: «وأجيبُ عن ذلك بأنَّ الإلغاءَ ههنا باللام المقدَّرة كما ذكرناه، فلَمَّا حُدِّثَ بقيَ التعلُّيقُ»^(٣) فكلمة (التعلُّيق) ترشُّحُ أنَّ المقصودَ بـ(الإلغاء) في النصِّ هو (التعلُّيق) ولكنها كُتِبَت سهواً على ما ذُكِرَ.

٥ - اختلفَ البصريونَ والكوفيونَ في إعمال (كأنَّ) وإلغائها عند تخفيفها، فمذهبُ الكوفيينَ أنَّها تُلغى إذا خففت ولا تعملُ^(٤)، قال الزمخشريُّ في المفصل: «وتخففُ فيبطلُ عملُها»^(٥)، وحملَ ابن يعيشُ قوله (يبطلُ عملُها) على معنى: يبطلُ ظاهراً، وتعملُ في ضميرِ ضميرِ الشأن^(٦) ومذهبُ البصريينَ جوازُ إعمالها، فخصُّهُ بعضهم بضميرِ الشأنِ مقدَّراً فيها كمذهبِ الكوفيينَ، وأجاز بعضهم عملُها في المظهر^(٧)، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه^(٨)، وإلى مذهبِ سيبويه ذهبَ ابنُ مالكٍ في شرح التسهيل قال: «تُخففُ (كأنَّ) فتعملُ في اسمِ كاسم (أنَّ)...»^(٩) وقال المراديُّ: «تُخففُ (كأنَّ) فلا تُلغى فهي مثلُ (أنَّ) المفتوحة... واسمُها في الغالبِ منويُّ كاسمِ (أنَّ)»^(١٠).

ومن شواهدِ الخلافِ في (كأنَّ) عند تخفيفها قولُ الشاعر:

وصَدْرٌ مُشْرِقٌ النُّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانٌ^(١١)

(١) المقاصد النحوية للعيني ٤١١/٢ .

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ١٤٠/٩ .

(٣) المقاصد النحوية للعيني ٤١١/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٧٨/٣، وهمع الهوامع للسيوطي ١٨٧/٢ - ١٨٨ .

(٥) المفصل للزمخشري ص ٣٠١ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨ .

(٧) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٧٨/٣ .

(٨) الكتاب لسيبويه ١٣٤/٢ - ١٣٥ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٢ .

(١٠) توضيح المقاصد للمرادي ٥٤١/١ .

(١١) بلا نسبة في الكتاب لسيبويه ١٣٥/٢، والأصول في النحو لابن السراج ٢٤٦/١، وفي بعض الروايات (ووجه) مكان

(وصدر) والحُقَّان: مثنى (الحق) وهو وعاء ينحتُّ من الخشب أو العاج.

استشهدَ فيه العينيُّ على تخفيفِ (كأنَّ) وإلغاءِ عملها^(١) كما ذهبَ إليه الكوفيون، واعتراضَ عليه البغداديُّ بقوله: «والعجبُ من العينيِّ في قوله: الاستشهادُ فيه على تخفيفِ (كأنَّ) وإلغاءِ عملها»^(٢)، فهي عنده - أي البغدادي - عاملةٌ لا مُلغاةٌ، واسمُها ضميرٌ شأنٌ محذوفٌ، و(ثدياه) مبتدأ، و(حُقَّانُ) خبرُهُ، وجملةٌ (ثدياهُ حُقَّانُ) في محلِّ رفعٍ خبرِ (كأنَّ)^(٣). وأرى أنه لا نكرانَ على العينيِّ في استشهاده، فهو مُتَّبِعٌ لخطأ الكوفيينَ في إلغاءِ عملِ (كأنَّ) عندَ التخفيفِ، والمرادُ بالإلغاءِ عندهم عدمُ إعمالها لفظاً ذلكَ أنها تكونُ عاملةً في ضميرِ شأنٍ مُقدَّرٍ^(٤).

المسلكُ الثاني: القصورُ في فهمِ المعنى:

للمعنى أثرٌ ملموسٌ في الدرسِ النحويِّ، ويظهرُ هذا الأثرُ واضحاً في صياغةِ النحاةِ أصولَ النحو، وفي جدلهم في اختلافِ أوجهِ الإعرابِ في اللفظِ الواحدِ، ويُقصدُ بالمعنى النحويِّ: المعنى الذي ينشأ من تركيبِ الألفاظِ بالإسنادِ أو الإضافةِ، وهو ما اصطُلِحَ عليه بالمعنى الوظيفي^(٥).

وكانَ من مسالكِ الاعتراضِ التي أخذها البغداديُّ على العينيِّ أنه قَصَرَ في فهمِ المعنى ممَّا نشأ عنه خطأً في إعرابِ لفظٍ أو تركيبٍ، وهذه بعضُ الأمثلةِ على ذلك:

١ - أعرَبَ العينيُّ (ما) في قولِ الأعشى:

بَانَتِ لِتَحْرُزُنَنَا عَفَّارَهُ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ^(٦)

أعرابين^(٧):

أولهما: أنها نافيةٌ، و(أنتِ) مبتدأ، و(جاريةٌ) خبرُهُ، واستشهدَ بأنها نافيةٌ بروايةِ الديوانِ (ما كنتِ جاريةً).

وثانيهما: أنها استفهاميةٌ في موضعِ الرفعِ على الابتداءِ، و(أنتِ) خبرُهُ، و(جاريةٌ) تمييزٌ، والمعنى: عَطُمْتَ مِنْ جَارَةٍ.

(١) المقاصد النحوية للعيني ٣٠٦/٢.

(٢) خزنة الأدب للبغدادي ٤٠٠/١٠.

(٣) انظر أيضاً تحصيل عين الذهب للشنتمري ص ٢٨٦، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢.

(٤) الجني الداني للمرادي ص ٥٧٥.

(٥) نظرية المعنى في الدراسات النحوية للدكتور كريم الخالدي ص ١١ - ١٢.

(٦) ديوانه ص ١٥٣ رواية (ما كنت جاره)، وبرواية النحاة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٧٤/٣، ٥٤٥.

(٧) المقاصد النحوية ٦٤٠/٣.

ولم يرتضِ البغداديُّ كَوْنَ (ما) نافيةً، معللاً أنَّ المعنى ليس على النفي، وإنما هو على التعجب كالإعراب الثاني؛ لأنَّ نصبَ (جارةً) على التمييزِ إنما هو من الاستفهامِ التعجبيِّ^(١). وأرجحُ أن معنى البيتِ ليسَ على النفي، بل على الاستفهامِ التعجبيِّ كما قال البغداديُّ، لأنَّ (ما) في الشاهدِ تفيذُ التّفخيمَ والتّعظيمَ كما في قوله تعالى: ﴿القارعةُ ما القارعةُ﴾^(٢)، وهو ما ذهبَ إليه كثيرٌ من النحاة، كالقيسيِّ شارحِ شواهد الإيضاحِ إذ يقول: «(ما) مبتدأ، و(أنت) خبره، وفيه معنى التعظيم، ويروى (ما كنتِ جارةً) ومعناه كمعنى الأول، وتقديره: أي جارةٌ كنتِ»^(٣).

وهو ما نصَّ عليه الرضي: «(ما) الاستفهاميةُ تفيذُ التّفخيمَ، أي: كَمَلتِ جارةً، فمعنى (ما أنت): كَمَلتِ»^(٤).

ونحا أبو حيانَ إلى أنَّ (ما) الاستفهاميةُ تضمّنت معنى التعظيم، فكأنَّ الشاعرَ قال: ما أعظمك جارةً^(٥).

٢ - قال العينيُّ أنَّ (رأى) في قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَأَنَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا^(٦)

من الرأى؛ لذا يكتفي بمفعولٍ واحدٍ وهو (الناس) ^(٧)، وخالفه البغداديُّ واصفاً هذا القولَ بأنَّه لا معنى له، ولا يستقيمُ مع مرادِ الشاعرِ، ذاهباً إلى أنَّ (أرى) في البيتِ من الرؤيةِ القلبيةِّ، تطلبُ مفعولين، أولهما: الناسَ، والثاني محذوفٌ، تقديره: دوننا، أو: أقلَّ منا^(٨).

وأقربُ إلى الصوابِ عندي ما ذهبَ إليه البغداديُّ؛ لأنَّ (رأى) في قولِ الشاعرِ لليقينِ والعلمِ، نحو قولِ الشاعرِ:

رَأَيْتُ اللّٰهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مَحَاوِلَةً وَأَكْثَرَ رَهْمِ جَنُودًا^(٩)

(١) خزانة الأدب ٣/٣٠٩.

(٢) سورة القارعة آية ١ - ٢.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٢٥٤ - ٢٥٥.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/٧١٥.

(٥) الارتشاف لأبي حيان ٣/١٥٨٦.

(٦) عزاه العيني في المقاصد النحوية ٣/١٣٦ إلى الأخطل، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مغني اللبيب لابن هشام ص ١٢١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/٦٨٩.

(٧) المقاصد النحوية ٣/١٣٦.

(٨) خزانة الأدب ٣/٣٨٧.

(٩) بلا نسبة في المقتضب للمبرد ٤/٩٧، وشرح الأشموني ٢/١٩.

فيكونُ المفعولُ الأولُ لـ (رأيتُ) هو (الناسُ) والمفعولُ الثاني محذوفاً يُفهمُ من سياق الكلام، تقديرُهُ: دوننا، أو أقلَّ منا^(١)، وذهبَ الدمامينيُّ أنَّ المفعولَ الثانيَ يحتملُ أن يكونَ الجملةَ الاسميةَ (فإنَّا نحنُ أفضلُهم) والفاءُ تكونُ زائدةً على رأي الأَخفش، في مثل: زيدٌ فقائمٌ^(٢).

وأما قولُ العيني فهو بعيدٌ عن مقصدِ الشاعرِ، فإنه زعمَ أنَّ (رأى) من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفةَ حرمةَ كذا، وعلى هذا تكونُ متعديةً إلى مفعول واحدٍ، وليس الذي زعمهُ بسديدي، بل هي بمعنى العلمِ واليقينِ، وتتعدى إلى مفعولين كما تقدّم^(٣).

٣ - قدَّرَ العينيُّ مفعولَ الفعلِ (احبس) في قولِ الشاعرِ:

فأينَ إلى أينَ النجاءُ ببغلتني أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احبسِ احبسِ^(٤)

بأنه (نفسكُ)، قال: «(احبس) جملةٌ من الفعلِ والفاعلِ، والمفعولُ محذوفٌ، تقديره: أحبسُ نفسكُ ونحوه، و (احبس) الثانيةُ تأكيدٌ للأولِ»^(٥).

وردّه البغداديُّ بأنَّ هذا لا يناسبُ المقامَ، وقدَّرَ المفعولَ بأنه (بغلتني) لوجودِ القرينةِ^(٦). وعندي أنَّ تقديرَ العينيِّ أولى بالقبولِ وأقربُ للمعنى الذي أراده الشاعرُ؛ لأنَّ مفهومَ البيتِ يوضحُ أنَّ الشاعرَ يقولُ لصاحبه أو لنفسه على سبيلِ الحثِّ والتشجيعِ: لا نجاةَ لكُ من اللاحقينَ، فشجَّعَ نفسكُ ولا تظهرِ الجزعَ^(٧)، يقولُ الجرجاوي: «احبسُ أي امنعُ، فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على السكونِ المقدَّرِ على آخره، منعٌ من ظهوره اشتغالَ المحلِّ بالكسرِ العارضِ للشعرِ، وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً، تقديرُهُ: أنتَ، ومفعولُهُ والمتعلقُ به محذوفٌ، أي: احبسُ نفسكُ عن السيرِ، وجملةُ احبسُ الثانيةُ مؤكدةٌ للأولى»^(٨).

٤ - أرجعَ العينيُّ الضميرَ في (يعشيها) في قولِ الراجزِ^(٩):

باتَ يعشيها بعصبٍ باترٍ يقصِدُ في أسواقها وجائرٍ

(١) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٨٦/٣، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١٢/١، والدرر اللوامع للشنقيطي ١٩٨/١.

(٢) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٤٤٩/١.

(٣) انظر تعليق محقق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٢٣/١.

(٤) مجهول القائل في أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١، وشرح قطر الندوي لابن هشام ص ٤١٠، واحبس: امنع.

(٥) المقاصد النحوية ١٠/٣.

(٦) خزنة الأدب ١٥٩/٥.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٨/٢.

(٨) شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل ص ٢٠٤.

(٩) بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٣/١، ١٩٨/٢، وكتاب الشعر للفارسي ص ٤٢٧، يعشيها: أي أقام لها السيف مقام

العشاء، والعصب: السيف، وباتر: قاطع وأسوق: جمع ساق.

إلى المرأة التي عاقبها زوجها بالسيف^(١)، وردّه البغدادي واصفاً إيّاه أنه غير مناسب لسياق الكلام، وأرجع الضمير إلى الإبل^(٢).

وأرى أن ما ذهب إليه العيني لا يلائم المعنى الذي أراده الشاعر، فهو يصف رجلاً بالكرم، وأنه ينحر إبله لضيوفه، ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربه، يقطع سيفان التي تستحق الذبح، ويجور إلى أخرى لا تستحقه مثل الحوامل^(٣)، فالضمير في (يعشيها) راجع إلى الإبل كما ذهب إليه البغدادي، ومما يرجح ذلك أن قبل الشطرين السابقين: **باشراً راع وسطها لجابر^(٤)**

فكلمة (راع) تومئ أن الضمير للإبل لا للمرأة.

٥ - أتفق العيني والبغدادي على أن جملة (إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا) في قول الراجز: **ياليتني كنت صبيّاً مرضيعاً^(٥)** تحماني الذلفاء حولاً أكتعا

إذا بكيّت قبّلتني أربعاً **إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا**

جواب لشرط محذوف، واختلفاً في تقدير الشرط المحذوف، فتقديره عند العيني: إن لم يكن الأمر كذا استمرت في البكاء^(٦)، وقدره البغدادي: إن حصل ما تمنيتُه ظللت أبكي حتى تستمرّ الذلفاء تحملي وتقبّلي كلما بكيّت^(٧).

ولا شك أن اختلافهما في التقدير عائد إلى المعنى، وما فهما من مراد الراجز، وأرى أن تقدير البغدادي للشرط المحذوف هو الموافق لمعنى الراجز؛ لأن الراجز تمنى أن يكون رضيعاً كلما بكى قبّلته الذلفاء، فهو يتمنى أن يستمرّ حتى تستمرّ في تقبيله كلما بكى^(٨).

٦ - قال العيني إن الفعل (يجزي) في قول لبيد بن ربيعة رضي الله عنه:

إذا أقرضت قرضاً فأجزه **إنما يجزي الفتى ليس الجمّل^(٩)**

(١) المقاصد النحوية ١٧٥/٤.

(٢) خزنة الأدب ١٤١/٥.

(٣) لسان العرب لابن منظور (عشا).

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٣/١.

(٥) بلا عز في شرح ابن الناظم، ص ١٩٨، ومغني اللبيب لابن هشام، ص ٦١٤، والذلفاء: اسم امرأة.

(٦) المقاصد النحوية ٩٤/٤.

(٧) خزنة الأدب للبغدادي، ١٦٨/٥.

(٨) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٨٦/٧، والدرر اللوامع للشنقيطي ١٥٦/٢، وشرح الجرجاني على شواهد ابن عقيل ص ٢٠٣.

(٩) ديوانه، تحقيق إحسان عباس ص ١٧٩، والكتاب لسبويه ٣٣٣/٢.

مبني للمجهول، و (الفتى) نائبُ الفاعل^(١)، واعتراضَ عليه البغداديُّ أنَّ صحَّةَ روايةِ البيتِ هو (يَجْزِي) بالبناءِ للمعلومِ، و (الفتى) فاعلُهُ، معللاً أنَّ الذي يَجْزِي بما يُعاملُ به من حَسَنٍ أو قبيحٍ هو الإنسانُ لا البهيمةُ، وَرَدَّ ما قاله العينيُّ أَنَّهُ لم يتصوَّرِ المعنى^(٢).
وعندي أنَّ اعتراضَ البغداديِّ في محلِّه؛ فإنَّ روايةَ العينيِّ للبيتِ لا تتلاءمُ مع المعنى المرادِ الذي قصدَهُ الشاعرُ، إذ يقول: ينبغي لِمَنْ أقرضَ قرضاً وأحسِنَ إليه أن يَجْزِي عليه، ولا يكفرُ النعمةَ، فيكونُ كالبهيمةِ لا تعرفُ الإحسانَ ولا تجازي به^(٣). وواضحٌ من شرحِ البيتِ أنَّ الفعلَ مبنيٌّ للمعلومِ لا للمجهولِ.

المسلكُ الثالثُ: صحَّةُ الروايةِ:

تعدُّ صحَّةُ روايةِ الشاهدِ النحويِّ أمراً مهماً لا غنىَ عنه في التقعيدِ النحويِّ، فأبيُّ تحريفٍ فيه، سواءً أكانَ في حروفِهِ أم في حركاتِهِ مدعاةً لتوجيهِ سهامِ النقدِ إليه، لذا كثرَ الخلافُ بينَ النحويينَ من جرَّاءِ ذلكَ، وإنَّ نظرةً واحدةً في كتابِ (الموشح) للمرزباني، وهو في ما أخذ العلماءُ على الشعراءِ تجلِّي هذا الأمرِ وتوكُّدُهُ، وأنتِ واجدٌ في كتبِ النحاةِ نقوداً كثيرةً لحمتها وسُدَّها التحريفُ في الروايةِ.

والبغداديُّ في اعتراضاتِهِ على العينيِّ لم يكنْ في نجوةٍ من ذلكَ، فقد تعقَّبَ العينيُّ في أَنَّهُ اعتمدَ على رواياتٍ محرقةٍ للبيتِ بنى عليها إعراباً خاطئاً، وسأذكرُ بعضَ الأمثلةِ على ذلكَ، موضعاً رأيي في اعتراضاتِهِ، مع التذكيرِ أنَّ الاعتراضَ قد يكونُ في كلمةٍ من البيتِ قد لا تكونُ هي موطنَ الشاهدِ الذي ذكرَهُ النحاةُ:

١ - روى العينيُّ قولَ النمرِ بنِ تولبِ رضي اللهُ عنه:

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعند ذلكَ فاجزعي^(٤)

بالفاءِ مكانَ الواوِ في (وإذا)^(٥)، وتعقَّبَهُ البغداديُّ بقوله: «ولم أرَ في جميعِ الطِّرقِ مَنْ روى بالفاءِ بدلَ الواوِ إلا العينيُّ»^(٦)، وأرى أنَّ قولَ البغداديِّ فيه شيءٌ من التجنيِّ على العينيِّ، فلم يكنْ وحده من ذكرَ هذه الروايةِ، بل سبقهُ سبعةُ نحاةٍ - على ما استقصيتُ -

(١) المقاصد النحوية للعيني ١٧٧/٤.

(٢) خزنة الأدب للبغدادي ٣٠٠/٩ - ٣٠١.

(٣) تحصيل عين الذهب للشنتمري ص ٣٦٧ - ٣٦٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٧٠/١.

(٤) ديوانه ص ٣٥٧ ضمن كتاب (شعراء إسلاميون) جمع نوري حمودي القيسي، والكتاب لسبيويه ١٣٤/١.

(٥) المقاصد النحوية للعيني ٥٣٧/٢.

(٦) خزنة الأدب للبغدادي ٣١٤/١.

استشهدوا بها في كتبهم، وسأذكرهم مرتبين زمنياً منبهاً إلى أن الرواية قد تكون في إحدى النسخ التي اعتمد عليها المحقق في تحقيق الكتاب:

أ - قال الدكتور محمد الدالي في حاشية تحقيقه لكتاب الكامل للمبرد (ت ٢٨٥هـ): «وفي الأصل وفي وطوي (فإذا)»^(١).

ب - ذكرها ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) في كتابه (الانتصار لسبويه على المبرد)^(٢).

ج - ذكر الدكتور محمود الطناحي - رحمه الله تعالى - في حاشية تحقيقه لكتاب (الشعر) لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «وجاء في (ب): (فإذا هلك) بالفاء، وهي تشهد لما في العيني، فإنه رواها هكذا»^(٣).

د - قال الدكتور إبراهيم أبو عباة في حاشية تحقيقه لكتاب (شرح اللمع) للباقولي (ت ٥٤٣هـ): «في (ب): (فإذا)»^(٤).

هـ - جاءت عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتابه (شرح الكافية الشافية)^(٥).

و - رواها ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)^(٦) و(شرح قطر الندى وبل الصدى)^(٧).

ز - استشهد بها ابن عقيل (ت ٧٦٢هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك^(٨).

فذكر هذه الرواية عند هؤلاء النحاة المشهورين تنفي قول البغدادي أن العيني هو الوحيد الذي رواها.

٢ - أنشد العيني بيت مسلم بن معبد الوالبي:

لددتم النصيحة كل لدد
فمجوا النصيح ثم تتوا فقاؤوا^(٩)

(١) الكامل للمبرد ١٢٢٩/٣، والحروف تشير إلى رموز المخطوطات.

(٢) الانتصار لسبويه على المبرد لابن ولاد ص ٦٦ .

(٣) كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٧٧/١.

(٤) شرح اللمع للباقولي ٥٧٦/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٥٧/٢.

(٦) مغني اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص ١٦٦، وبتحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ص ١٧٩.

(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ٢٧١.

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٢١/١.

(٩) لددتم النصيحة: اللدود بالفتح: ما يُصب من الأدوية في أحد شقي الفم، ولدنته كذا: صببت في فمه صباً، ومجه: رماه، وثوا: عطفوا، وقاعوا بالقاف من القى.

بوضع (وفاؤوا) مكانَ (فقاؤوا) ثُمَّ أعرَبَ (فاعوا) خَبِرَ مَبْتَدَأَ مَحذُوفٍ، أَي: وَهَمَ فَاؤُوَا، وَجَمَلَةٌ (وَهَمَ فَاؤُوَا) فِي مَحَلِّ نَصَبٍ حَالٍ^(١)، وَاعْتَرَضَ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى كَلَامِ الْعَيْنِيِّ بِأَنَّهُ تَحْرِيفٌ لِلرَّوَايَةِ، وَاصْفَاءٌ كَلَامُهُ: «وَهَذَا مَمَّا لَا يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ»^(٢).

وَرَجَعَتْ إِلَى الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ، وَأُولَاهَا:

بَكَتْ إِبْلِي وَحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَادَاءُ

فِي كِتَابِ (مَنْتَهَى الطَّلَبِ مِنْ أَشْعَارِ الْعَرَبِ) لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُبَارِكِ بْنِ مَيْمُونٍ^(٣)، وَكِتَابِ (شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ) لِلْسَيُوطِيِّ^(٤)، وَكِتَابِ (شَرْحِ شَوَاهِدِ مَغْنِي اللَّيْبِيبِ) لِلْبَغْدَادِيِّ^(٥)، فَوَجَدْتُ فَوَجَدْتُ الْأَمْرَ عَلَيَّ مَا قَالَ الْبَغْدَادِيُّ بِرَوَايَةِ عَجَزِ الْبَيْتِ:

فَمَجُّوا النَّصْحَ ثُمَّ تَنَوَّا فِقَاؤُوَا

بَلْ إِنِّي وَجَدْتُ السَّيُوطِيَّ يَصِفُ كَلَامَ الْعَيْنِيِّ بِأَنَّهُ تَخْبِيْطٌ فَاحِشٌ^(٦)، وَيَكُونُ الْإِعْرَابُ عَلَى رَوَايَةِ الْبَغْدَادِيِّ - وَهِيَ الصَّحِيحَةُ - أَنَّ (الْفَاءَ) فِي (فِقَاؤُوَا) حَرْفٌ عَطْفٍ، وَجَمَلَةٌ (فِقَاؤُوَا) مَعْطُوفَةٌ عَلَى جَمَلَةٍ (تَنَوَّا) لِأَنَّ أَعْرَبَ الْعَيْنِيِّ؛ فَإِنَّهُ إِعْرَابٌ خَاطِئٌ بُنِيَ عَلَى رَوَايَةٍ مَحْرَقَةٍ.

٣ - رَوَى الْعَيْنِيُّ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

شَمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مَيْصِ الْعَشِيَّاتِ لِأَخُورِ وَلَا قَزَمَ^(٧)

بِرَفْعِ (شَمِّ) وَمَا بَعْدَهُ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي:

شَمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مَيْصِ الْعَشِيَّاتِ لِأَخُورِ وَلَا قَزَمَ

عَلَى أَنَّ (شَمُّ) خَبِرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: هُمُ شَمُّ، وَ(مَهَاوِينِ) وَ(مَخَامَيْصِ) وَ(أَخُورِ) وَ(لَا قَزَمَ) أَخْبَارٌ أَوْصَفَاتٌ^(٨).

وَرَدَّ الْبَغْدَادِيُّ رَوَايَةَ الْعَيْنِيِّ مُعْرَبًا (شَمِّ) وَمَا بَعْدَهُ أَوْصَافًا مَجْرُورَةً^(١)؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ:

(١) المقاصد النحوية للعيني ١٠٢/٤.

(٢) خزائن الأدب للبغدادي ٣١١/٢.

(٣) منتهى الطلب من أشعار العرب لمحمد بن مبارك بن ميمون ١٦٩/٨.

(٤) شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٦/١.

(٥) شرح أبيات مغني الليبي للبغدادي ١٤٤/٤.

(٦) شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٦/١.

(٧) نُسِبَ لِلْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ فِي شِعْرِهِ الَّذِي جَمَعَهُ د. دَاوُدُ سَلُومٌ ٤٠٣/١، وَنُسِبَ لِلْكَمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفِ الْأَسَدِيِّ فِي شِعْرِهِ

شِعْرَهُ الَّذِي جَمَعَهُ د. حَاتِمُ الضَّامِنِ ضَمَّنَ كِتَابَ (شِعْرَاءُ مَقْلُونٍ) ص ١٩٩.

وَمَهَاوِينِ: جَمْعُ مَهْوَانٍ، مِبَالِغَةٌ فِي مَهِينٍ، وَالْجَزُورُ: النَّاقَةُ الْمَسْنَةُ الْمَتَّخَذَةُ لِلنَّحْرِ، وَمَخَامَيْصِ: جَمْعُ مَخْمَاصٍ، وَهُوَ الشَّدِيدُ

الْجُوعِ، أَي: يُوْخِرُونَ الْعِشَاءَ انْتِظَارًا لِضَيْفِ بَطْرِقِهِمْ، وَالْأَخُورُ: جَمْعُ (أَخُورٍ) وَهُوَ الضَّعِيفُ، وَالْقَزَمَ: رَذَالَ النَّاسِ وَسَفَلْتَهُمْ.

(٨) المقاصد النحوية للعيني ٥٧١/٣.

يأوي إلى مجلس بادٍ مكارمهم لا مطعمي ظالم فيهم ولا ظلم وأرى أن رواية العيني للبيت وإعرابه تابع فيه لابن الحاجب في أماليه كما أشار إليه البغدادي في اعتراضه، فقد أعرب (شم) خبراً مبتدأً محذوفاً، وما بعده أخبار^(٢)؛ والذي دعاه إلى هذا الإعراب أنه لم يقف على البيت الأول فظنه مرفوعاً، وصحة الرواية ما رواها البغدادي، فهي رواية سيبويه ومن بعده^(٣).

٤ - أنشد البغدادي قول الشاعر:

فلا والله لا يلقاه ناسٌ فتى حنّاك يا ابن أبي يزيد^(٤)

وخرج موضع الشاهد في (حنّاك) ثم أردف قائلاً: «وروى العيني: (لا يلقى أناس) بكسر الفاء، فـ(أناس) فاعله، ويُنظر أين مفعولاً (ألفى)؟؛ فإنّ (ألفى) من نواسخ المبتدأ والخبر»^(٥). يتضح من ردّ البغدادي على العيني أنه معترض من جهتين: أولاً: صحة الرواية.

وثانيهما: تعيين مفعولي (ألفى).

والجواب عن الاعتراض الأول أن رواية العيني هي التي تشيع في كتب النحويين خلافاً لرواية البغدادي التي لم يروها إلا النزر القليل من النحاة، فأقدم من روى رواية العيني ابن عصفور في كتابيه (شرح الجمل)^(٦) و(المقرب)^(٧)، ثم رواها شراح ألفية ابن مالك^(٨)، وأبو حيان في كتابيه (ارتشاف الضرب)^(٩) و(النكت الحسان)^(١٠) ومن جاء بعدهم. وأمّا الجواب عن الاعتراض الثاني فقد كافانا أبو حيان مؤونته إذ يقول: «و(ألفى) مرادفة (وجد) التي تتعدى إلى اثنين، وهذه فيها خلاف: فمن النحويين من زعم أنها تتعدى إلى واحد،

(١) خزنة الأدب للبغدادي ١٥١/٨.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٣٩٦/١ - ٣٩٧.

(٣) الكتاب لسبويه ١١٤/١، والمفصل للزمخشري ص ٢٢٨، والغرة المخفية لابن الخباز ٤٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦.

(٤) بلا نسبة في شرح للمع لابن برهان ٢٦١/١، ويروى في آخره (يا ابن أبي زياد).

(٥) خزنة الأدب للبغدادي ٤٧٤/٩ - ٤٧٥، وقول العيني في المقاصد النحوية ٢٦٥/٣.

(٦) شرح الجمل ٤٧٤/١.

(٧) المقرب ١٩٤/١.

(٨) مثل المرادي في توضيح المقاصد ٧٤٨/٢، وابن عقيل ١١/٢، والشاطبي في المقاصد الشافية ٥٨٢/٣، والمكودي ٣٩٩/١، والأشموني ٢١٠/٢.

(٩) ارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤، ٢٤٥٥/٥.

(١٠) النكت الحسان ص ١١٢.

والثاني هو منصوبٌ على الحال، فيكونُ (ألفي) بمعنى (أصاب) و(صادف)، وذكرَ أنّ الدليلَ على ذلك التزامُ العربِ التَّنْكِيرَ فيه، فلا تقولُ: أَلْفَيْتُ زَيْدًا الضَّاحِكَ، بل: ضَاحِكًا؛ فدلَّ على أنه حالٌ، وإلى هذا ذهبَ ابنُ عصفورٍ، وذهبَ غيرُهُ إلى أنها تتعدى إلى اثنين...»^(١).
وعلى هذا فلا اعتراضَ على روايةِ العينيِّ، فإنَّ (ألفي) في البيتِ تتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كانت بمعنى (أصاب) أو (صادف) ومفعولُهُ هو (الفتى) وهو إعرابِ العينيِّ، وتتعدى إلى مفعولين إذا كانت بمعنى (وجد) التي تنصبُ مفعولين، أولهما: الفتى، وثانيهما محذوفٌ يقدرُ من سياقِ الكلامِ، فيكونُ: لا يُلْفِي أناسٌ فتىً مقصوداً لآمالهم حتّاك، أو: لا يُلْفِي أناسٌ فتىً متصفاً بالصفاتِ الحميدةِ حتى يجدوك^(٢). وما أشبه ذلك.

٥ - أنكرَ البغداديُّ روايةَ العينيِّ^(٣) لهذا الرجزِ:

أرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا^(٤)

مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودًا

وذهبَ إلى أنَّ صحَّةَ الشطرِ الأخيرِ:

أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرِي الشُّهُودًا

وقال: «(أقاتلنن) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، والتقديرُ: أفأنتم قاتلنن، والجملةُ جوابُ الشرطِ، والخطابُ لسيدِّها ومن يقولُ بقوله، وقوله: (أحضري) خطابٌ للمرأة، أمرٌ من: أحضره إحضاراً، ورواه العينيُّ (أحضروا) بواو الجمع، ولا وجه له»^(٥).

وعندي أنَّ الروايينِ صحيحتان، فهذا الرجزُ نُسِبَ على روايةِ البغداديِّ إلى رجلٍ من هُذَيْلٍ^(٦)، ورواه ابنُ خالويه في كتابه (إعراب ثلاثين سورة من القرآن)^(٧) وابنُ جنِّي في كتابه (المحتسب في تبيين وجه شواذ القراءات)^(٨)، وتأولَ معناه على ما ذهبَ إليه البغداديُّ: يقولُ أخبرني إن جاءت بولدٍ ناعمٍ مسرَّحٍ شعرُهُ لابسٌ بردَهُ أتجدُّه وتقولُ أنتِ ومن يشايِعُكَ لهذه المرأة: أحضري الشهودَ على أنه منك، تكيدها بذلك.

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٩/٦.

(٢) شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل ص ١٤٣.

(٣) رواية العيني في المقاصد النحوية ١١٩/١، ٦٤٨/٣، ٣٣٤/٤.

(٤) الأملود: الناعم، والبرود: جمع بُرد، وهي ثياب مخططة.

(٥) خزنة الأدب للبغدادي ٤٢٧/١١.

(٦) شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٥٤/٢، برواية (أعجلي) مكان (أحضري).

(٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ١٣٨.

(٨) المحتسب في تبيين وجه شواذ القراءات لابن جنِّي ١٩٣/١.

ونُسِبَ أيضاً على رواية العينيِّ إلى روية بن العجاج^(١)، ورواه ابنُ جني في كتابه (الخصائص)^(٢)، وابنُ مالك في كتابه (شرح التسهيل)^(٣)، وابنُ هشام في كتابيه (مغني اللبيب)^(٤) و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)^(٥)، ويكون معنى الرجز علي هذه الرواية: الرواية: أخبرني إن جاءت هذه المرأة بشابٍّ مرَّجَلٍ الشعرِ حسنِ الملبسِ كأنه الغصنُ الناعمُ ليتزوجها، أفأنت موافقٌ على ذلك، أمرٌ بإحضارِ الشهودِ ليحضروا عقدَ الزواجِ؟ ينكر ذلك منه، يعني أنَّ الاستفهامَ إنكاريٌّ.

المسلكُ الرابعُ: الخطأ في العزو:

من مسالك اعتراضات البغداديِّ على العينيِّ أنَّه يخطئ في عزو قولٍ لنحويٍّ لم يقله، أو رأياً لم يُذكر في كتبه، وتعدُّ أمثلةً هذا المسلكُ قليلةً بالقياسِ إلى أمثلةِ المسالكِ الأخرى، وسأذكرُ بعضاً منها:

١ - عزا العينيُّ إلى السكري أنه روى (أحدو) - بَدالِ مهملَة - ومعناه: أغني^(٦)، مكان (أحدو) في بيتِ أبي ذؤيب الهذليِّ:

فَأَلَيْتَ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَايَاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي^(٧)

واعترضَ عليه البغداديُّ أنَّ السكريَّ لم يروِ (أحدو) فكيف يفسرها بما ذكر^(٨).

وأقول: من الإنصافِ أنَّ السكريَّ رواها (أحدو) - بالذال المعجمة - ثمَّ قال في الشرح: «مَنْ قَالَ (أحدو) قَالَ: أَقُولُ، وَمَنْ قَالَ (أحدو) قَالَ: أَغْنِي»^(٩) فيكونُ أتى بالروائتين، وعلى هذا فلا ملامةَ على العينيِّ في عزوِ روايةِ (أحدو) إلى السكري، وتكونُ (قصيدة) على هذا الروايةِ منصوبةً على نزعِ الخافضِ، والتقديرُ: أغني بقصيدة، وتكونُ مفعولاً به على الروايةِ الأخرى (أحدو)، والتقديرُ: أقولُ أو أصنعُ أو أحكمُ قصيدةً^(١٠).

(١) ملحق ديوان روية بن العجاج ص ١٧٣.

(٢) الخصائص لابن جني ١٣٦/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/١.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ٣٣٩.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢٤/١.

(٦) المقاصد النحوية للعيني ٢٩٧/١ - ٢٩٨.

(٧) شرح أشعار الهذليين للسكري ٢١٩/١، والإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٢١٦.

(٨) خزنة الأدب للبغدادي ٥١٧/٨ - ٥١٨.

(٩) شرح أشعار الهذليين للسكري ٢١٩/١.

(١٠) شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ١٨١، والدرر اللوامع للشنقيطي ٤٠/١.

وتعضيداً للعينيّ فقد روى (أحدو) - بالذال المهملة - من النُحاة: الزجاجيُّ في كتابه (الجمال) ^(١)، وابنُ السيّد البطلوسيُّ في كتابه (الحل في شرح أبيات الجمال) ^(٢)، وابنُ بريُّ بريُّ في كتابه (شرح شواهد الإيضاح) ^(٣)، والقيسيُّ في كتابه (إيضاح شواهد الإيضاح) ^(٤).

٢ - قال الكميتُ بنُ معروفٍ:

لئن تكُ قد ضاقتُ عليكم بيوتكم **ليعلمُ ربيُّ أن بيتيَ واسعٌ** ^(٥)

استشهد النُحاةُ به على أن المضارعَ الواقعَ جواباً للقسم إن كان للحالِ وجبَ الاكتفاءُ باللامِ دونَ النونِ، فإنَّ المعنى: **ليعلمُ الآنَ ربيُّ** ^(٦)، ومنَّ هؤلاءِ النُحاةُ ابنَ الناظمِ، غيرَ أنَّ البغداديَّ انتقدَ العينيَّ في عزوِّ كلامِ لابنِ الناظمِ لم يقله في هذا الشاهد ^(٧)، إذ قال العينيُّ: «(الاستشهادُ)» (الاستشهادُ فيه) في قوله: (ليعلمُ) إذ أصلُه (ليعلمَنَّ) بنونِ التوكيدِ فحذفها ^(٨).

ولمعرفة قول ابن الناظم في هذا الشاهد يحسن الرجوع إلى كلامه في شرحه على ألفية أبيه، وهذا نصُّه بحروفه: «... ولو كان الجوابُ مضارعاً منفياً لم يؤكِّد، ولو كان بمعنى الحالِ أكدَ باللامِ دونَ النونِ؛ لأنَّها مختصةٌ بالمستقبلِ، وذلك نحو: والله ليفعلُ زيدٌ الآنَ، ولا يجوز (ليفعلنَّ)، ومنعَ البصريونَ هذا الاستعمالَ استغناءً عنه بالجملةِ الاسميةِ المصدرةِ بالمؤكِّد، كقولك: والله إنَّ زيداً ليفعلُ الآنَ، وأجازهُ الكوفيونَ، ويشهد لهم قراءةُ ابنِ كثيرٍ ﴿لأقسمُ بيومِ القيامةِ﴾ وقول الشاعر أنشدُه الفراءُ:

لئن يكُ قد ضاقتُ عليكم بيوتكم **ليعلمُ ربيُّ أن بيتيَ واسعٌ** ^(٩)

(١) الجمال للزجاجي ص ٣١٨.

(٢) الحل في شرح أبيات الجمال لابن السيّد ص ٣٦٨.

(٣) شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ١٨١.

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٤٢/١.

(٥) شعره ص ١٧٢ الذي جمعه د. حاتم الضامن ضمن كتاب (شعراء مقلون) برواية: وأني إذا ضاقت عليكم بيوتكم) وعليها وعليها يفوت الشاهد، وهي برواية النحويين في: معاني القرآن للفراء ١٣١/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٤١/٥.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/٣، وتمهيد القواعد لابن ناظر الجيش ٣٠٩٩/٦.

(٧) خزنة الأدب للبغدادي ٦٩/١.

(٨) المقاصد النحوية للعيني ٣٢٧/٤ - ٣٢٨، وقد رمز العيني بحرف (ظ) لابن الناظم في أول الاستشهاد إشارة إلى أنه هو قائله.

(٩) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٤٠، وقراءة ابن كثير في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٤/٢.

يَنْضَحُ بَعْدَ قِرَاءَةِ نَصِّ ابْنِ النَّازِمِ أَنَّ الْعَيْنِيَّ لَمْ يَكُنْ مُصِيباً فِي الْعَزْوِ لَهُ، وَأَنَّ اعْتِرَاضَ الْبَغْدَادِيِّ فِي مَحَلِّهِ.

٣ - مذهبُ سيبويه في انتصاب (أحقاً) في قول الشاعر:

أَلَا أْبْلَغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا أَحَقًّا أَنْ أُخْطَلِكُمْ هَجَانِي^(١)

أَنَّهَا ظَرْفٌ مُجَازِيٌّ، وَالْمِصْدَرُ بَعْدَهَا مِنْ (أَنْ) وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأً، وَخَبْرُهُ فِي الظرف، والتقدير: أفي حق هجو أخطلكم^(٢)، وَجَازَ وَقَوْعُ (حَقًّا) ظَرْفًا - وَهُوَ مِصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ - لِمَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالزَّمَانِ مِنَ الْمَضَارِعَةِ، فَكَأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْوَقْتِ وَإِقَامَةِ الْمِصْدَرِ مُقَامَةً، وَالتقدير: أفي وقت حق يهجونني أخطلكم^(٣).

وَمَذْهَبُ الْمَبْرَدِ أَنَّ (حَقًّا) مِصْدَرٌ لـ(حَقٌّ) مَحْذُوفًا، وَ(أَنْ) وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ^(٤)، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ لِلْمَبْرَدِ فِي (حَقًّا) إِلَّا أَنَّ الْعَيْنِيَّ نَسَبَ إِلَيْهِ قَوْلًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ (حَقًّا) فِي الْبَيْتِ صِفَةٌ لِمِصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي: أَهْجَانِي أُخْطَلِكُمْ هَجْوًا حَقًّا^(٥)، مِمَّا جَعَلَ الْبَغْدَادِيُّ يَعْتَرِضُ عَلَى عَزْوِهِ، وَيَصِفُهُ بِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مَشْهُورٍ عَنِ الْمَبْرَدِ^(٦).

وَاعْتِرَاضُ الْبَغْدَادِيِّ صَائِبٌ، ذَلِكَ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَنِ الْمَبْرَدِ فِي (حَقًّا) الْقَوْلُ الْأَوَّلُ لَا مَا عَزَاهُ إِلَيْهِ الْعَيْنِيُّ.

(١) نُسِبَ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٦٤، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ لِلشَّاطِبِيِّ ٥٨٤/١.

(٢) الْكِتَابُ لِسَيْبَوِيَّةٍ ١٣٥/٣ - ١٣٧.

(٣) تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ لِلشَّنْتَمَرِيِّ ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

(٤) لَمْ أَجِدْ قَوْلَ الْمَبْرَدِ فِي كِتَابِهِ الْمَطْبُوعَةِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي مَغْنِيِّ اللَّيْبِ لَابْنِ هِشَامٍ ص ٥٥، وَالتصريح بمضمون التوضيح ٤٣/٢.

(٥) الْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ لِلْعَيْنِيِّ ٥٠٧/١.

(٦) خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٢٧٥/١٠.

الخاتمة:

خرجت هذه الدراسة بالنتائج الآتية:

١- للشاهد الشعري أثرٌ عظيم الشأن في التقييد النحوي، يرجع إليه النحاة في استدلالهم وخلافهم، وقلماً يخلو كتابٌ نحويٌّ من شواهد شعرية، ومن ينظر في كتاب سيبويه يرَ هذا واضحاً لا مريّة فيه.

٢- أسهم النحاة في تأليف مصنفاتٍ تحوي الشواهد الشعرية التي احتجّ بها مَنْ قبلهم، ولعلّ كتاب سيبويه خيرُ مثال على ذلك، فقد قام على شواهد علماء تتبّعوها وتكلموا على مواطن الشاهد فيها، مثل الأعم الشنتمري والنحاس وابن السيرافي وغيرهم، وضرب العينيُّ والبغداديُّ بسهمٍ وافرٍ في هذا المجال بتأليف كتابيهما (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية) و(خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب).

٣- كثرت الاعتراضات النحوية بين النحويين، ومن أشهرها المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي - ممّا أثرى الدرس النحوي، ويعدُّ كتاب (خزانة الأدب) للبغدادي شاهداً قائماً بذاته، فقد تعقّب مَنْ قبله واعترض على كثيرٍ من النحاة، ويأتي في مقدمتهم العينيُّ إذ أكثرَ من اعتراضاته عليه.

٤- من تتبّعي لبعض اعتراضات البغداديِّ على العينيِّ وجدت أنها لم تكن كلّها صائبةً، فمنها ما يكونُ الحقُّ مع البغداديِّ، ومنها ما يكونُ العينيُّ هو المُصيب، وقد بيّنت ذلك في الدراسة.

٥- ظهرَ لي من الدراسة أنّ العينيِّ والبغداديِّ كانا على علمٍ واسعٍ ودرايةٍ كبيرةٍ بالشواهد النحوية، بيدَ أنّ الضوءَ كانَ خافتاً في إظهارِ جهودهما وتتبعِ آرائهما، وإن كان هناك من توصيةٍ فهي دراسةُ هذين العَلَمينِ دراسةً وافيةً تظهرُ جهودهما النحويةً وتبرزُ قيمةَ كتابيهما في ميدانِ الدراساتِ النحوية.

فهرس المصادر و المراجع (*)

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي تحقيق عبد الإله نبهان، وغازي طليمات، وإبراهيم محمد عبد الله وأحمد الشريف مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٣- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه دار الكتب العلمية، بيروت د. ت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
- ٥- إعراب القراءات السبع وعللها للحسين بن أحمد بن خالويه تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٦- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٨- الانتصار لسبويه على المبرد لأحمد بن ولاد تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، الطبعة الخامسة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- ١٠- إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبد الله القيسي تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ١١- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(*) د. ت = دون تاريخ.

- ١٢- البحر المحيط لمحمد بن يوسف أبي حيان مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٣- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٤- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمري تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٥- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش تحقيق د. علي فاخر ود. جابر البراجة ود. إبراهيم العجمي ود. جابر مبارك ود. علي السنوسي ود. محمد نزال، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٧- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للحسن بن قاسم المرادي تحقيق د. عبد الرحمن بن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٨- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٩- حاشية الصبان على الأشموني لمحمد بن علي الصبان بذيل كتاب شرح الأشموني على الألفية الآتية ذكره.
- ٢٠- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطلوسي تحقيق د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
- ٢١- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٢- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت د. ت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٢٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي مطبعة كردستان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ٢٤- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٥٠م.

- ٢٥- ديوان رؤبة بن العجاج اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م مصورة عن طبعة ليبزج ١٩٠٢م.
- ٢٦- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ٢٧- ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٢٨- ديوان لييد بن ربيعة العامري رضي الله عنه، تحقيق د. إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٤م.
- ٢٩- ديوان النمر بن التولب رضي الله عنه ضمن كتاب (شعراء إسلاميون) للدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الرابعة عشرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٣١- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأشموني (٩٢٩هـ) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة د.ت.
- ٣٣- شرح الألفية لابن الناظم لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك تحقيق محمد سليم اللبابيدي المكتبة العثمانية، بيروت ١٣١٢هـ.
- ٣٤- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٠٠م.
- ٣٥- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لعبد المنعم عوض الجرجاوي دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٣٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٧- شرح الدماميني على مغني اللبيب لمحمد بن أبي بكر الدماميني صححه وعلق عليه أحمد عز عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٨- شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- ٣٩- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبأذي تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي ود. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٠- شرح شذور الذهب لجمال الدين بن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة العاشرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ٤١- شرح شواهد الإيضاح لعبد الله بن برّي تحقيق د. عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٢- شرح شواهد شذور الذهب لمحمد بن علي الفيومي تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الطلائع، القاهرة ١٩٩٢م.
- ٤٣- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي تحقيق أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.
- ٤٤- شرح قطر الندى وبل الصدى لعبد الله بن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ٤٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٦- شرح اللمع لابن برهان عبد الواحد بن علي الأسدي تحقيق د. فايز فارس، السلسلة التراثية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٧- شرح اللمع لعلي بن الحسين الباقرلي تحقيق د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٨- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة إدارة الطبعة المنيرية بمصر ١٩٢٨م.
- ٤٩- شعراء مقلون، صنعة د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٠- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ٥١- شعر النابغة الجعدي رضي الله عنه تحقيق عبد العزيز رباح، منشورات المكتبة الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٥٢- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جني تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٥٣- الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية لابن الخباز تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد - الرمادي ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٥٤- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٥- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٠م.
- ٥٦- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٥٧- لسان العرب لجمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٥٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لعثمان بن جني تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبدالحليم النجار ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- ٥٩- معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢م.
- ٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر د. ت.
- ٦١- المفصل في علم العربية لجار الله الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية د. ت.
- ٦٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لإبراهيم بن موسى الشاطبي تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ود. محمد إبراهيم البنا ود. عياد بن عيد الثبتي ود. عبد المجيد قطامش ود. سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- ٦٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لمحمود العيني مطبوع بهامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت د. ت، مصورة عن طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

- ٦٤- المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ.
- ٦٥- المقرّب لابن عصفور الإشبيلي تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٦٦- منتهى الطلب من أشعار العرب لمحمد بن مبارك بن ميمون تحقيق محمد نبيل طريفّي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- ٦٧- نظرية المعنى في الدراسات النحوية للدكتور كريم حسين الخالدي، مكتبة المجتمع العربي، عمّان الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦٨- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لمحمد بن يوسف أبي حيّان تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤ - ١٩٧٥م.
- الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز للحسن بن محمد الدامغاني تحقيق محمد حسن أبو العزم الزفيتي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

/ /